الذي استحقه فوضاص حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما لزمه فاذا احتال بهذا ظهر انه اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله وحيلة اخرى ان يبرئ الطالب بقبض الدين بتاريخ معين قبل حلول المطلوب بعده بيوم فعلى هذا الدين للطالب موجلا فاذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدنا وامتنع الاخر لا تشهدوا واعلى المقر وظرفيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد فلي المقر اما اذا قال لا يسعه الشهادة الحيلة في تاجيل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث بانه مبعض على الميت في حياته موجلا الى مدة او يصدقه الطالب انه موجل عليه ما ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته فيوم الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر رواية من ان الدين اذا حل يمون المديون الاجل على غريمه **السابع عشر** في الاجارة اشتراط المرمة على المستاجر يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يامر الموجر بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيلا بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو اشهد له الموجر ان قوله فيقبل بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستاجر له قدر المرمة ويدفعه الى الموجر ثم الموجر يدفع الى المستاجر ويامره بالانفاق في المرمة فيقبل بلا بيان او يجعل مقدارها في يد عدل ولو استاجر عرصة باجرة معينة واذن له رب العرصة بالبناء فيها من الاجرة جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيتقاصان قصاصا ويتراد ان الفضل ان كان والبناء

للموجر ولو امره بالبناء فقط فبنى اختلفوا قيل للاجر وقيل للمستاجر الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستاجر او لا ثم يواجره وقيده بعضهم بما اذا كان قيمة الزرع قليلة اما اذا كان بقيمة هرل وتلجية فلا لبقائها على ملك البائع وعلامة الرغبة ان يكون بقيمته او باكثر او بنقصان يسير واشتراط خراج الارض على المستاجر غير جائز كاشتراط المرمة فالحيلة ان يزيد في الاجرة بقدر ما يزن للمستاجر بصرفه وفيه ما تقدم في المرمة واشتراط العلف او طعام الغلام على المستاجر جائز والحيلة ما تقدم في المرمة الاجارة تنفسخ بموت احدهما واذا اجر المستاجر ان لا تنفسخ بموت الموجر يقر الموجر بانها للمستاجر عشر سنين ويرد عوضها ما شاء وما خرج فضوله او يقر بانه اجرها الرجل من المسلمين ويقول للمستاجر بانه استاجرها الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احدهما واذا كان في الارض عين فقط او بئر فاراد ان يكون للمستاجر يقر بها انها للمستاجر عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا اجر ارضه وفيها نخل فاراد ان يسلم الثمر للمستاجر يدفع النخل الى المستاجر معاملة على ان لرب المال جزءا من الف جزء من الثمرة والباقي للمستاجر **الثامن عشر** في منع الدعوى اذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين ان يقر به لابنه الصغير او لاجنبي وفي الثاني اختلاف او لغيره لغير خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبغ الثوب وساومه بطلت ولو قال لم اعلم او بيع المدعى عليه ممن يثق به ليرهبه المدعي ليترك يستحقه الا بالبينة

التاسع عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه

Copyright © King Saud University